فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح
وغيره وضعف هذا ظاهر قلت اجوز الكسائي والزمخشري موصوفة
ضمير الغائب في مثل قوله ع لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المصنف فجوز الكافية
وذا اي الموصوف اعرف من الصفة او مساويها في التعريف اي بحسب ان
يكون الموصوف اذ يتعرف من الصفة او مساويها ولا يجوز ان يكون
اتقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة
بذي اللام شامل لنحو الذي من مثله والمضاف اليه والى ذي اللام
مع وجود الشرط المذكور لا بهامه ولا بتصوره دفع الابهام بالمبهم
وانما المضاف الى ذي اللام قليل لانه كالاستعادة من المستعير
والسؤال من الفقر فيه انه ان يريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل
صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان يريد دفع الابهام فمم يجوز
ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما جاز مررت بهذا الغلام
فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انها اكثر في الثاني ويجوز في الموصوف
جوازا اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا ويجب حذفه

نسيا

نسيا فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في خبر
الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف اركبه البعض واقتص على ما يفهم
من قوله لو مع حرف عاطفة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو
وكالزيادة للصدق كقوله ع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم على راي ويعطف المعطوف او يقع العطف على المظهر
المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير المجرور باعادة
الجار او ملابسا بالجاز على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من
الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل فانا كشئ
واحد فاشتد توهم العطف ببعض حروف الكلمة فلم يغن الفعل
بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المصنف هذا الحكم على ما يليه مخالفا
للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وك
بلا اعادة الجارة وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه
معلوم من بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع على
انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن
ان يجعل من عطف اسمية على فعلية والضمير المجرور في باب

Copyright © King Saud University